



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق

اسم الكاتب: د. مهند علي الحسن

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1983>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 10:21 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق

الدكتور

مهنا علي الحسيني (*)

القدمة

تمثل سياسات بناء الوعي الوطني في الدول المتحضرة جزءاً من منظومة التنشئة السياسية العامة والمدخل الأساسي لبورة الوعي الجمعي المشترك لدى ابناء الشعب الواحد تحت اطيافه العرقية والدينية والطائفية لذاتهم الوطنية والاساس الذي ينبثق عنه جملة من التمسك والاعتبارات الوطنية كالمواطنة والمشاركة السياسية والهوية الوطنية... الخ وطبقاً لذلك تتجسد سياسات بناء الوعي الوطني ثلاثة وظائف محورية الاولى التأكيد على نقاط الاتفاق المشتركة الوطنية بين الاطياف المختلفة لابناء الشعب العراقي كمقدمة لتكريس فكري (عن ابناء الشعب الواحد) والتمايز (عن ابناء الشعوب الاخرى) لبلورة طابع معين للوعي الوطني التي يجب ان تكون عماد الوعي الجمعي بالذات الوطنية و الثانية صياغة وتحديث القيم والاعتبارات الوطنية وتطويرها بمرور الزمن للأرتقاء للوعي الوطني لمرحلتها لافراد الشعب العراقي لتأهيلهم للقيام بدورهم في عملية البناء الداخلي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفعيل جهودهم لتجسيد الذات الوطنية الفاعلة على مستوى الفرد والجماعة و الثالثة العمل على تعزيز الحس الوطني والشعور بالانتماء للوطن لتشكل ساس الحصانة الوطنية للفرد و المجتمع العراقي من التبعات الخارجية و لتكون بدورها منخلاً لجعل ابناء الوطن صورة مشرفة له في التاريخ والحاضر طرف له دوره الفاعل والمؤثر في الداخل والخارج في دعم قضايا البلاد والسياسات التي تضغط باتجاه تحقيق مصالحها العليا من جهة اخرى.

تجربة البناء الديمقراطي الجديد احوج ما يكون بحاجة لتبني سياسات بناء الوعي الوطني الجديد ليكون الاطار الاشمل الذي يحافظ على وحدة

الكينونة العراقية من جهة ويرتقي بها لتكون على قدر المهمة التاريخية المنتظرة وهي
عراق ديمقراطي جديد عبر تطوير الوعي الوطني بهذه الممارسة السياسية الجديدة
كانت الديمقراطية بأبسط تعريفاتها حكم الشعب للشعب فأما الوعي في هذه الحلة يتم
محورياً لاي شعب يطمح ان تكون له الاولوية في تقرير شؤونه السياسية وبعيداً
الوعي تكون الديمقراطية بممارساتها عملية عبثية ذات طبيعة عشوائية تؤدي الى
الأرباك السياسي الذي ينعكس سلباً على امن البلد واستقراره و عليه فالوعي لوطني
الوطنية الواحدة يمثل ابسط متطلبات خوض التجربة الديمقراطية و عليه تكون
استحقاق سياسي ملح يجب انجازها لتؤتي التجربة الديمقراطية ثمارها المرجوة.

١. سياسات بناء الوعي الوطني

تمثل سياسات بناء الوعي الوطني مجموعة من البرامج المنهجية المنظمة و
قبل السلطة الحاكمة او مؤسسات المجتمع المدني لاغراض التنشئة السياسية و
بناء الوعي الوطني السليم و الفاعل لمواطني الدولة لغرض تأهيلهم سياسياً
المرتقب داخل المجتمع السياسي ، و تتضمن سياسات بناء الوعي الوطني
متداخلة و متكاملة من السياسات و هي:

١. سياسات بناء المواطنة (Citizenship Building Policy)

٢. سياسات بناء المشاركة (Participation Building Policy)

٣. سياسات بناء الهوية (Identity Building Policy)

حيث تهدف الأولى الى بناء و تعزيز صلة المواطن بالدولة و تأكيد انتمائه
الروابط السياسية و النفسية معها و تهدف الثانية الى بناء وصياغة الابعاد
لسلوكه السياسي ليكون قادراً على لعب دوره الفاعل في العملية السياسية
ناخباً او مرشحاً او عضواً في اي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني
فتهدف الى اسباغ الهوية الوطنية على الافراد من خلال بلورة تصور مشترك
هويتهم الوطنية التي تمثل الدالة المميزة لهم عن غيرهم من مواطني الدول
فيما يلي توضيح لهذه السياسات.

سياسات بناء المواطنة

عرف المواطن في المعاجم السياسية بالشخص المتمتع بالشخصية المعنوية و
 كلمة في بلد ما^١ و المواطنين هم مجموع الاشخاص المتمتعين بكامل الحقوق
 قانونية في بلد ما بسبب الولادة او الأكتساب^٢ و طبقاً لهما تعرف المواطنة
 تحول فرد ما كامل الحقوق السياسية و القانونية لمناقشة كل ما له علاقة بالشأن
 هذه بموجب الامتيازات السياسية و القانونية التي ترتبها له^٣ ومن التأمل في هذه
 ان الولادة او الأكتساب كواقعتين للحصول على الجنسية تمثل اساس المواطنة
 عليها جملة من الامتيازات السياسية و القانونية و التي يكون بموجبها السلوك
 مرتباً عليها ، وعليه يتجسد مجال عمل سياسات بناء المواطنة في ثلاثة حقول
 (تعزيز صلة الانتماء بين المواطن و الدولة سواء اكانت نتيجة الحصول
 بالولادة من ابوين وطنيين او بالأكتساب بسبب الهجرة و التوطن و و تحويل
 رابطة ذات طابع شكلي الى صلة حية و فاعلة بين المواطن و الدولة و تعزيز
 المواطن في المجتمع السياسي للدولة عبر زرع قيم الحرص و المسؤولية و
 الدولة كجزء من متطلبات احياء الصلة بما يؤدي لبورة انتماء حقيقي
 بين الفرد و المجتمع و الدولة ، و تبدأ هذه العملية من الاسرة التي هي
 توافر الوالدين على وعي وطني سليم مروراً بالمدرسة و النادي و
 التي ترعى عملية تنشئة الافراد و يتحقق الانتماء الصميمي عندما ينشأ
 نمط موحد من الوعي الجمعي للذات الوطنية التي تشكل حجر
 للانتماء للذات العليا و هي الوطن. اما المساحة الثانية فتتمثل في
 الافراد بحقوقهم و واجباتهم السياسية و القانونية داخل المجتمع
 المواطنة التي ترتب حقوقاً للفرد على وطنه بالإضافة للواجبات الملقاة
 عليه فالمواطنة لجانب ارتكازها على الوعي الموحد للذات الوطنية تقوم على

البحراني، قضايا الفكر المعاصر، مركز دراسات المستقبل العربي، بيروت - لبنان، ط ١٩٩٧، ص ١٢.

A.S Hornby , Dictionary of Current English , Oxford Press , 1976 , P. 100
 New Webster Dictionary , Paradise Press I.N.C , 2001 , P. 100

توازن دقيق بين الحقوق والواجبات في علاقة الفرد بالدولة ، فالحقوق والامتيازات هي صلة الانتماء و تعزز من عمق العلاقة بين الفرد و الدولة بوصف الاخيرة عمقاً طبيعياً لا يوفّر له ما لا يمكنه الحصول عليه في بلد اخر اما الواجبات فتمثل العمود الفقري لثقافة العضوي داخل المجتمع من خلال لعب ادوار معينة و اداة لوظائف محددة تتلائم و تحفز تأهيله العلمي و النفسي و الاجتماعي ليمارس دوره الفاعل حيال المجتمع و الدولة في مساهمة حركة البناء و التجديد و الارتقاء) و اخيراً تكسبه الحقوق و الواجبات طابعه الوطني العمة الذي يمثل الاساس الذي تركز عليه هويته الوطنية التي تمثل اساس تمايزه عن مجتمعات بقية الدول الاخرى. اما المساحة الثالثة لعمل سياسات بناء المواطنة فيتمثل في (بلورة السياسة السياسي للأفراد لتأهيلهم سياسياً لاداء دورهم المؤثر في المشاركة السياسية عبر قنوات و مؤسسات السياسية المختلفة من انتخابات و استفتاءات و العمل في مؤسسات المجتمع المدني و منظمات و جمعيات و نقابات للدفاع عن حقوقه و حقوق الافراد بمعنى اخر لتأسيس ثقافة للمواطن الامتثال و المقاومة فبالأولى يضمن النظام و بالثانية يضمن الحرية)⁴ ويتكسر هذا في سياسات بناء المواطنة على تحقيق اربعة اهداف محورية في اطار عملية بناء لوعي الفرد للفرد و هي :

١. بلورة التصور الجمعي الموحد للذات الوطنية.
٢. تحقيق الانتماء الصميمي و الحي بين الفرد و المجتمع و الدولة.
٣. تعريف الفرد بحقوقه و امتيازاته.
٤. تأهيل الفرد للمشاركة السياسية الفاعلة.

وبتحقيق الاهداف الاربعة اعلاه تكون سياسات المواطنة قد حققت الوحدة الوطنية كرسيتها من خلال صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية و تنظيمها من ثقب سياسي معين و احتوائها في هيئات او مؤسسات الدولة⁵ او المجتمع المدني الامر الذي

⁴ محمد عابد الجابري ، قضايا الفكر المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

⁵ د. صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي اسسه و ابعاده ، بغداد - العراق ، دار الحكمة للنشر و التوزيع ، ١٩٩١ ، ص ١٣ .

المتجمع بأنتمائه المختلفة و صهرها في ظل امة واحدة تمثل المرجع الشامل لكل
المحلي او تعدد اجتماعي^٦.

٦- سياسات بناء المشاركة

تعرف المشاركة السياسية بأي عمل تطوعي ناجح او غير ناجح منظم او غير منظم
يستخدم اساليب شرعية بهدف التأثير في خيارات السياسة العامة و ادارة
العلمة و اختيار القادة السياسيين على المستوى الوطني او المحلي^٧ و المشاركة
تتعلق لهذا المفهوم قائمة في جوهرها على الثقافة السياسية بوصفها (مجموعة القيم و
المعتقدات الاساسية السائدة في اي مجتمع و التي تميزه عن غيره من المجتمعات و
تؤثر على سلوك الافراد)^٨ و السلوك السياسي بوصفه (فعل او رد
موقف او مواقف معينة ترتبط بالفرد و علاقته بالمجتمع معبراً عنه بالاستجابة لذلك
الموقف) و كجانب من الثقافة السياسية التي يتم بها ادراك ذلك الموقف^٩ و عليه يمكن تعريف سياسات بناء
المشاركة السياسية الهادفة لصياغة الابعاد المختلفة للثقافة السياسية لتشكيل السلوك
السياسي للافراد لتعزيز قدرتهم على لعب دور سياسي فاعل في العملية السياسية داخل البلد ،
فإن سياسات المشاركة موجهة اساساً لصياغة نمط معين من القيم المؤثرة
على سلوك الافراد (الثقافة السياسية) و ما يتسق معها من انماط السلوك السياسي الذي
يتمتع به الافراد حول القيم^{١٠} التي ترتبط اساساً بالثقافة السياسية للمجتمع التي ترتبط بالاطار
الاجتماعي و لها تأثير مهم في سلوك الافراد او الجماعات حيث يمثل سلوكها السياسي
مؤشراً على قيم و معتقدات الثقافة السياسية^{١١} و يبدأ عمل سياسات بناء المشاركة من
السياسات الهادفة لبناء المواطنة لان مفهوم المواطن و المواطنة لا يتحدد معناه العام بسمه

٦- انظر ، اثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية و المتقدمة ، رسالة ماجستير غير
مكتملة في العلوم السياسية - جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٩٩ .

٧- انظر ، اسمايل علي ، دور المثقفين في التنمية السياسية (دراسة نظرية مع تطبيق على مصر) ، ج ٢ ،
بيروت ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ٣٦٩ .

٨- انظر ، توفيق باي نقلا عن نادية حسين سالم ، ادوار التنشئة الاجتماعية السياسية ، مجلة المستقبل العربي ،
بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٠ .

٩- انظر ، اثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

١٠- انظر ، علم السياسة ، ط ١ ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٦٦ ، ص ٣٦٩ .

١١- انظر ، اثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١ .

الانتماء لوطن ما بل تتعداه بكونه يتمتع بحق المشاركة و المساهمة في تدبير شؤونها¹² و تركز سياسات بناء المشاركة على بناء ثقافة سياسية تعكس القيم المشتركة و الموحدة لعموم مكونات المجتمع السياسي و تكريس هذه القيم في الوعي لافراد المجتمع السياسي كمقدمة لبناء نمط جديد من الوعي الوطني الذي يعلو و يرسو القيم و المعتقدات المرتبطة بالثقافات الفرعية و الانتماءات الاجتماعية المتعددة بطمسها او يتجاوز عليها بل يرسم لها حدوداً تميزها عن القيم و المعتقدات لخصائص السياسة لعموم المجتمع السياسي ، و للقيام بهذه المهمة على النظام السياسي و السياسي لبناء ثقافة سياسية مشاركة تعبر عن قيم التوافق و التعايش السلمي المشترك لتبني السلمية لتنمية و تطوير السلوك السياسي الوطني للأفراد و الارتقاء بمستوى ثقافتهم للمشاركة السياسية الفاعلة في شؤون البلد في اطار اتفاق اجتماعي عام على الانتماء للمشاركة و اطر وقنوات التعبير الشرعي عنها للارتقاء بالسلوك السياسي لاعلى التجرد عن القيم الفرعية و الانتماءات الجهوية و دفعها باتجاه التكيف و الانسجام الوطنية الشاملة لتغدو المشاركة السياسية لكل فئات المجتمع و ما يتصل بها من سلوك سياسيين نابعة من وعي وطني موحد يوجه هذه المشاركة باتجاه تنمية و ازدهاره.

و استناداً لما تقدم تهدف سياسات بناء المشاركة الى تحقيق الاهداف التالية:

1. صياغة ثقافة سياسية موحدة تقوم على القيم و المعتقدات المشتركة للمجتمع السياسي.
2. ايجاد نوع من الملائمة بين السلوك السياسي لافراد المجتمع و القيم و المعتقدات المشتركة للثقافة السياسية.
3. ايجاد مشاركة سياسية حقيقية في الشؤون العامة مبنية على ثقافة سياسية سليمة و سلوك سياسي عقلاني يضع الاعتبار و المصالح الوطنية في المقام الأول.

¹² محمد عابد الجابري ، قضايا الفكر المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص 13 .

تكريس تقاليد محددة للمشاركة السياسية تمثل الإطار العامل الذي يسترشد به السلوك السياسي للأفراد في العملية السياسية.

سياسات بناء الهوية

تعرف الهوية في العلوم الاجتماعية (بنزعة سلوكية بين الافراد تؤدي لبلورة حالة مشتركة و التماثل و التماثل فيما بينهم لشعور وطني موحد يحمي و يعزز خصوصيتهم)¹³ و تؤدي لهذا المفهوم العديد من الوظائف على مستوى الدولة مثل تحديد مكانتها بالنسبة للعالم من حول العالم من ثم تعريف الاعداء و الاصدقاء فضلاً عن المصالحح و الطموحات السياسية جزءاً من حركة صيرورة التاريخ الوطني لدولة ما و اخيراً تؤدي الهوية دوراً هاماً في تصيق روابط الانتماء المشترك و العائدية لجهة ما و التي تظهر بوضوح عندما يتردد أفراد المجتمع السياسي للخطر الخارجي و يشعرون بالحاجة للحماية منه¹⁴ و عليه فبناء هوية هي تلك السياسات التي تهدف لتكريس منظومة متنوعة من الافكار و المعتقدات و الرؤى حول الخصائص و السمات المشتركة بين افراد المجتمع الوطني¹⁵ في السعي لهم ليعزز بنية الوعي الوطني لديهم ، و الاشكالية التي تواجهها سياسات بناء الهوية هذا المقام هو كيفية التعامل مع الهويات الفرعية التي تنشأ و تنمو في ظل ضعف الوعي الوطني الموحد متفاعلاً مع الخصائص العرقية و الطائفية الامر الذي يفضي الى توتر الهوية الوطنية و هو ما تتزايد مخاطره في حالة وجود تماثل عرقي او طائفي بين مكونات الدولة المجاورة له الامر الذي ينعكس سلباً على الوحدة الوطنية المعني و من هنا تتطرق سياسات بناء الهوية في دورها المكمل لسابقتها الى بناء المواطنة و المشاركة من خلال التركيز على ثلاثة مفاصل محورية الاول هو حقيقة الانتماء المشترك (من خلال توظيف مخرجات سياسات بناء المواطنة)

¹³ Lisbeth Aggestam , Role Conception and The Politics of Identity in the Policy, Internet ,www.stockholm.un.com,P1.

¹⁴ M.Clarke , New Perspective on Security , London Brassey , P14.

¹⁵ Lisbeth Aggestam , Role Conception and The Politics of Identity in the Policy,P3.

الطائفي في بلد ما و المكونة للنسيج الاجتماعي لذلك البلد و اعتبارها المرجعية الجديرة بالاحترام و التقدير على اية مرجعية سياسية او اجتماعية اخرى و لتتبع حقيقة المصير المشترك (من خلال توظيف مخرجات سياسات بناء المشاركة) موضوعياً قائماً بحد ذاته من خلال الاثر السلبي الجامع الذي تمارسه التحديت الخارجية على السواء على كافة التشكيلات الاجتماعية العرقية و الطائفية الامر الذي حقيقة المصير المشترك كرابطة تظهر بوضوح في اوقات المحن تسود على ترويض المختلفة و ثالثاً التأكيد على حقيقة التاريخ المشترك بوصفه البودقة التي التجارب السابقة للمجتمع و ما تتطوي عليه من خبرات و معانٍ و دلالات الزماني الممتد لفترة ما يمكن ان تشكل بمدلولاتها التاريخية نقاط التقاء مشتركة اضافية تؤدي لبلورة و تشكيل الهوية الوطنية الموحدة كحالة قائمة في الشعب و مدركاته في و عيهم الجمعي لتشكل الضمانة الاكيدة لحماية نواتج مظلة البلد الواحد.

و تحقق سياسات بناء الهوية طبقاً لذلك جملة من الاهداف المهمة و هي :

١. بلورة إطار موحد من الإدراك الجمعي للذات الوطنية بين عموم أطياف السياسي.
 ٢. التأكيد على المشتركات الجغرافية و المصيرية و التاريخية بين مكونات الاجتماعي.
 ٣. تدويب الهويات الفرعية في بودقة الهوية الوطنية الجامعة.
 ٤. التوافق على أن الهوية الوطنية الجامعة هي الإطار الذي تلتزم به كل
- كانت مخرجات العملية الديمقراطية سواء لصالح هذا الطرف أو ذلك و نرى ان النقطة المحورية التي يجب ان تلتقي عندها سياسات بناء المواطنة و الهوية كلا حسب مجالات عملها هي جعل الوطن ممثلاً بتلك الرقعة المكانية و الاجتماعي المتنوع بمثابة مركز الانتماء و حيز المشاركة و عنوان التميز ، و البديل الافضل و الانسب و الضامن للمستقبل الزاهر بالنسبة لكل أفراد الموضع

الطائفي في بلد ما و المكونة للنسيج الاجتماعي لذلك البلد و اعتبارها المرصدة الجديرة بالاحترام و التقدير على اية مرجعية سياسية او اجتماعية اخرى و لتأكيد حقيقة المصير المشترك (من خلال توظيف مخرجات سياسات بناء المشاركة) موضوعياً قائماً بحد ذاته من خلال الاثر السلبي الجامع الذي تمارسه التحيزات الخارجية على السواء على كافة التشكيلات الاجتماعية العرقية و الطائفية الامر الذي حقيقة المصير المشترك كرابطة تظهر بوضوح في اوقات المحن تسود على ترويض المختلفة و ثالثاً التأكيد على حقيقة التاريخ المشترك بوصفه البودقة التي تصير التجارب السابقة للمجتمع و ما تتطوي عليه من خبرات و معانٍ و دلالات خلال الزماني الممتد لفترة ما يمكن ان تشكل بمدلولاتها التاريخية نقاط التقاء مشتركة اضافية تؤدي لبلورة و تشكيل الهوية الوطنية الموحدة كحالة قائمة في الوحد للشعب و مدركاته في في وعيهم الجمعي لتشكل الضمانة الاكيدة لحماية تواتر مظلة البلد الواحد.

و تحقق سياسات بناء الهوية طبقاً لذلك جملة من الاهداف المهمة و هي :

1. بلورة اطار موحد من الإدراك الجمعي للذات الوطنية بين عموم اطياف السياسي.
2. التأكيد على المشتركات الجغرافية و المصيرية و التاريخية بين مكونات الاجتماعي.
3. تدويب الهويات الفرعية في بودقة الهوية الوطنية الجامعة.
4. التوافق على أن الهوية الوطنية الجامعة هي الإطار الذي تلتزم به كل كانت مخرجات العملية الديمقراطية سواء لصالح هذا الطرف أو ذلك و نرى ان النقطة المحورية التي يجب ان تلتقي عندها سياسات بناء المواطنة و الهوية كلاً حسب مجالات عملها هي جعل الوطن ممثلاً بتلك الرقعة المكاني والاجتماعي المتنوع بمثابة مركز الانتماء و حيز المشاركة و عنوان التميز ، و البديل الافضل و الانسب و الضامن للمستقبل الزاهر بالنسبة لكل أفراد الموضع

الطائفي في بلد ما و المكونة للنسيج الاجتماعي لذلك البلد و اعتبارها المرصدة الجديرة بالاحترام و التقدير على اية مرجعية سياسية او اجتماعية اخرى و لتتبع حقيقة المصير المشترك (من خلال توظيف مخرجات سياسات بناء المشاركة) موضوعياً قائماً بحد ذاته من خلال الاثر السلبي الجامع الذي تمارسه التحيزات الخارجية على السواء على كافة التشكيلات الاجتماعية العرقية و الطائفية الامر الذي حقيقة المصير المشترك كرابطة تظهر بوضوح في اوقات المحن تسود على ترويض المختلفة و ثالثاً التأكيد على حقيقة التاريخ المشترك بوصفه البودقة التي تصير التجارب السابقة للمجتمع و ما تتطوي عليه من خبرات و معانٍ و دلالات خلال الزمنى الممتد لفترة ما يمكن ان تشكل بمدلولاتها التاريخية نقاط التقاء مشتركة اضافية تؤدي لبلورة و تشكيل الهوية الوطنية الموحدة كحالة قائمة في الوحد للشعب و مدركاته في في وعيهم الجمعي لتشكل الضمانة الاكيدة لحماية نواتج مظللة البلد الواحد.

و تحقق سياسات بناء الهوية طبقاً لذلك جملة من الاهداف المهمة و هي :

١. بلورة أطار موحد من الإدراك الجمعي للذات الوطنية بين عموم أطياف السياسي.
 ٢. التأكيد على المشتركات الجغرافية و المصيرية و التاريخية بين مكونات الاجتماعي.
 ٣. تنويع الهويات الفرعية في بودقة الهوية الوطنية الجامعة.
 ٤. التوافق على أن الهوية الوطنية الجامعة هي الإطار الذي تلتزم به كل
- كانت مخرجات العملية الديمقراطية سواء لصالح هذا الطرف أو ذلك و نرى ان النقطة المحورية التي يجب ان نلتقي عندها سياسات بناء المواطنة و الهوية كلا حسب مجالات عملها هي جعل الوطن ممثلاً بتلك الرقعة المكاني و الاجتماعي المتنوع بمثابة مركز الانتماء و حيز المشاركة و عنوان التميز ، و البديل الافضل و الانسب و الضامن للمستقبل الزاهر بالنسبة لكل أفراد المجتمع

تأخر كالأفصال و الأنطواء تحت لواء بلد اخر او التجزئة و التفتت الى كيانات

سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق

إن سياسات بناء الوعي الوطني ارتباطاً مفصلياً مع التجارب المختلفة لبناء
الديمقراطية في العديد من دول العالم عبر التزامن المفصلي مع ظاهرة الديمقراطية
مراحلها الثلاثة المفترضة و هي المقدمات و التحول و الرسوخ ، وطبقاً للنتائج التي
تستلزمها في الباب الأول من الدراسة نرى أن سياسات بناء الوعي الوطني
تحتوي لإبراز عامل محوري يمكن أن نسميه بـ (National Consciousness)
محور محوري و مؤثر في نشأة و تطور أي تجربة ديمقراطية في العالم لما لهذا العامل
دور مؤثر في ترشيد تجربة التحول الديمقراطي و تحديد مساراتها الصحيحة و
سواء إلى تحقيق الغايات المجتمعية المرجوة من التحول إلى النظام الديمقراطي.

إن العراق كنموذج معاصر وفريد في التحول إلى النظام الديمقراطي لا يختلف عن
بعض التجارب الأخرى في عالمنا المعاصر من حيث أهمية العلاقة المفصلية بين
الوعي الوطني و تجربة التحول إلى النظام الديمقراطي لما للوعي الوطني من دور
محوري في ترشيد هذه التجربة و إضفاء الطابع الوطني عليها لتصل في النهاية إلى
المرحلة المرجوة منها.

توضح اثر عملية بناء الوعي الوطني كعامل مؤثر في تجربة التحول إلى النظام
الديمقراطي في العراق لجأ الباحث إلى نموذج Dankwart Rustow¹¹ ذي المراحل
التي تترتب على التحول الديمقراطي و الذي أشار له عام ١٩٧٠ في مقالة له بعنوان (Transition to Democracy)
بناءً على دراسة مقارنة أجراها لكلاً من تركيا و
البحرين كإطار معرفي لشرح علاقة التأثير المتبادل بين الوعي الوطني كمتغير جوهري

¹¹ Dankwart Rustow من رواد الاتجاه الانتقالي في تفسير ظاهرة تحول المجتمعات السياسية إلى الديمقراطية ويركز هذا
النموذج على تحقيق الديمقراطية في المقام الأول وليس في اشتراطات بقائها و ديمومتها كما ذهب إليه الاتجاه
الذي يركز على علم الاجتماع السياسي الأمريكي لبيست.

ينتج عن السياسات المنهجية لبناء الوعي الوطني¹⁷ و تجربة التحول إلى الديمقراطية
الديمقراطي بمراحلها الأربعة كما هو مؤشر في نموذج روستو.

ينطلق نموذج روستو لتفسير عملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي من محورين
محوري قوامه كيفية تحقق الديمقراطية في المقام الأول؟ و للإجابة على هذا السؤال
رأى ضرورة تبني منهج التحليل التاريخي المقارن لرسم ملامح المسار العلم القريب من
كل البلدان خلال عملية الديمقراطية¹⁸ و الذي يتكون من أربعة مراحل أساسية هي:

١. مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية (Background Condition)

وهي المرحلة الأولى في نموذج روستو و التي يقصد فيها بدء تشكيل هوية
مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين ، و هو الأمر الذي يعتمد أساساً على
مخرجات سياسات بناء الوعي الوطني المعتمدة من قبل السلطة الحاكمة حيث
سياسات بناء المواطنة إلى بلورة تصور جمعي موحد للذات الوطنية العراقية
تؤدي سياسات بناء المشاركة إلى صياغة ثقافة سياسية موحدة تقوم على
المعتقدات المشتركة لعموم مكونات المجتمع العراقي و أخيراً تؤدي
إلى بلورة إطار موحد من الإدراك الجمعي للذات الوطنية العراقية بين
المجتمع السياسي وبتفاعل المخرجات الثلاثة أعلاه سيتم تشكيل الهوية
المشتركة لعموم العراقيين كمتطلب محوري لبدء الشروع في عملية التحول إلى
الديمقراطي.

٢. مرحلة الحراك السياسي - الاجتماعي (Preparatory Phase)

و هي المرحلة التي تتميز بوجود حراك سياسي طويل و غير حاسم من حيث
المكونات الاجتماعية - السياسية المختلفة و الذي قد يأخذ أشكالاً عديدة
الصراع فيما بينها في خضم الحراك السياسي الأشمل للتهيؤ للانتقال إلى
الديمقراطي ، و هنا تؤدي سياسات بناء الوعي الوطني دور مهم في

17 المقصود بهذه السياسات سياسات بناء المواطنة و المشاركة و الهوية التي سبق الإشارة لها في

الدراسة.
18 وليد العلمي ، الديمقراطية و الإصلاح السياسي ، ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في العراق
عربية ، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ص ٣ .

الحراك السياسي و السيطرة عليها من خلال مخرجات سياسة بناء المواطنة في تحقيق
 البناء الصميمي و الحي بين الفرد العراقي و المجتمع و الدولة و مخرجات سياسات
 المشاركة في إيجاد نوع من الملائمة بين السلوك السياسي لأفراد المجتمع و
 الثقافة السياسية التي تعكس القيم و المعتقدات المشتركة للشعب العراقي و مخرجات
 بناء الهوية في التأكيد على المشتركات الجغرافية و المصيرية و التاريخية بين
 مختلف التسيج الاجتماعي العراقي ، و تمثل هذه المخرجات بمجملها صمام الأمان
 للحراك العراقي في حراكه السياسي نحو النظام الديمقراطي فهذه المخرجات من شأنها
 الحد الأدنى من درجات التلاحم الوطني لضبط عملية الحراك و الحيلولة دون
 هرجاء عن السيطرة.

المرحلة التحول و الانتقال (Decision Phase)

المرحلة الثالثة و التي تعكس لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف عملية الحراك السياسي
 التوجه نحو المحسوم التوصل إلى تسويات وسط و تبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع
 المشاركة في المجتمع السياسي ، وفي هذه اللحظة التاريخية تؤدي سياسات بناء الوعي
 حتماً من خلال مخرجات سياسات بناء المواطنة في تعريف الفرد العراقي
 دور مخرجات سياسات بناء المشاركة في بلورة مشاركة سياسية
 مبنية على ثقافة سياسية مشاركة و سلوك سياسي عقلائي يضع
 المصالح الوطنية العراقية في المقام الأسمى و مخرجات سياسة بناء الهوية في
 بوحدة الهوية الوطنية العراقية الجامعة ، و تؤدي هذه
 إلى توفير الظروف الموضوعية التي تمكن المجتمع العراقي من الانتقال
 الديمقراطي الذي يضمن لهم المساواة في المشاركة في الحياة السياسية على أساس
 التلاحم الوطني الواحد.

المرحلة تعود و الرسوخ (Habituation Phase)

المرحلة الأخيرة و التي تتعود فيها الأطراف المختلفة على قواعد النظام الديمقراطي و
 وفاء الأجيال اللاحقة بها، وفي تتأسس مكتسبات هذه المرحلة على

المخرجات التي تفرزها سياسات بناء الوعي الوطني حيث تؤدي سياسات بناء الوعي الوطني
استكمال عملية تأهيل الفرد العراقي للمشاركة السياسية الفاعلة في العملية السياسية
تؤدي سياسات بناء المشاركة إلى تكريس تقاليد محددة للمشاركة السياسية تشتمل على
العامل الذي يسترشد به السلوك السياسي لكافة العراقيين في العملية السياسية
تؤدي سياسات بناء الهوية إلى التوافق على أن الهوية الوطنية العراقية الجامعة هي
الذي تلتزم به كل الأطراف أي كانت مخرجات العملية الديمقراطية سواء لصلح
أو ذاك و تساهم هذه المخرجات مجتمعة في تكريس البناء الديمقراطي و ترسيخ
ليكون المجتمع العراقي في هذه المرحلة قد انتقل وبشكل نهائي إلى النظام الديمقراطي
أساسي ينظم الحياة السياسية في هذا البلد بعد عقود من التسلط و الطغيان.

وعلى هذا الأساس يمثل الوعي الموحد بالذات الوطنية الموحدة معبراً أساسياً
الوطني (National Consciousness) يمثل الشرط المسبق الذي لا غنى عنه
بالمجتمع من ربة التسلط و الاستغلال إلى التحرر و الديمقراطية و المجتمع العراقي
الانتقال هذه يجب أن يتوافر على الحد الأدنى من الإدراك الموحد للذات العراقية
مكوناته من العمل سوية تحت سقف موحد من المصالح و الأهداف المشتركة
للتعايش السلمي فيما بينهم في ظل نظام ديمقراطي منفتح يلبي تطلعاتهم ولكي لا
مثل هذا الوعي الموحد سبباً في تشتيت جهودهم و تقاطعها بما يمهد الفرصة
التصارع و الاختلاف الذي يؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية و تزايد قوة
بسبب ظروف الصراع بالدرجة التي تمكنها من التغلب على القوى المعارضة
الصراع لصالحها و سد الطريق أمام التحول الديمقراطي وهو ما يمثل عودة إلى
و مزيداً من الوقت الضائع خارج حركة التاريخ.